مجتمع

فيتنام تستعد للإعصار فامكو

تستعدّ فيتنام لوصول الإعصار فامكو إلى الساحل الأوسط في ساعة مبكرة من صباح اليوم، في وقت ارتفع عدد قتلى العاصفة في الفيليبين إلى 53 قتيلاً. وتوقعت وكالة الأرصاد الجوية الحكومية أن يجتاح الإعصار الساحل الفيتنامي مصحوباً برياح تصل سرعتها إلى 165 كيلومتراً في الساعة. وقال رئيس الوزراء نجوين شوان فوك: «هذا إعصار قوي للغاية». ونقلت وسائل الإعلام الحكومية عن هيئة إدارة الكوارث الحكومية قولها إن الأقاليم تخطط لإجلاء 468 ألفاً. وسيكون فامكو الإعصار الثالث عشر الذي يضرب البلاد هذا العام. (رويترز)

المشروبات الغازية قد تجعل المراهقين عدوانيّين

كشفت دراسة علميّة أعدّتها جامعة العلوم الصحية التركية بالشراكة مع جامعتي تكساس وكاليفورنيا في الولايات المتحدة الأميركية، أنّ الاستهلاك المتكرّر للمشروبات الحمضية والغازية، في مرحلة المراهقة المبكرة، يمكن أن يسبّب سلوكاً عدوانياً في وقت لاحق. وقال عضو هيئة التدريس في الجامعة التركية، وفيق أريجا، إن الاستهلاك المتكرر للمشروبات الحمضية والغازية وعصائر الفاكهة التي تحتوي على مواد مضافة، قد يسبب أمراضاً خطيرة لدى المراهقين ما بين 11 و16 عاماً، كما يمكن أن يؤدي إلى سلوك عدواني لاحقاً». (الأناضول)

يوم ضحايا حوادث الطرق

ليست أرقام الوفيات والإصابات الناتجة عن حوادث المرور حول العالم بالقليلة. وعلى مرّ السنوات، عمد العديد من أهالي الضحايا إلى إنشاء جمعيّات تهدف إلى توعية الشباب حول أهمية الالتزام بالقوانين التي من شأنها تقليل نسبة الخطر. وتحتفل الأمم المتحدة باليوم العالمي لإحياء ذكرى ضحايا حوادث الطرق في 15 نوفمبر/ تشرين الثاني. هذا العام، اختارت الكلمات الثلاث «تذكروا. ادعموا. اعملوا»، والهدف هو إتاحة منصة لضحايا حركة المرور على الطرق وعائلاتهم من أجل تذكر الذين قتلوا وأصيبوا بجروح خطيرة على الطرق، والاعتراف بأهمية خدمات الطوارئ، ولفت الانتباه إلى ضعف الاستجابة القانونية بشكل عام للوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث الطرق، والدعوة إلى دعم أفضل لضحايا حوادث المرور وأسر الضحايا. وفي ديسمبر/ كانون الأول 2018، أصدرت منظمة الصحة العالمية تقريراً أظهرت فيه أن عدد الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق سنوياً بلغ 1,35 مليون وفاة. وتعد الإصابات الناتجة عن هذه الحوادث سبباً رئيسياً لوفاة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 5 و29 عاماً، مشيرة إلى أن المشاة وراكبي الدراجات الهوائية والدراجات النارية يتحملون العبء الأكبر، ولا سيما منهم الذين يعيشون في البلدان النامية. كذلك، يشير التقرير إلى أنّ التقدّم المحرز في تحقيق الغاية المتعلّقة بتقليل عدد الوفيات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق بنسبة النصف عام 2020، ما زالت غير كافية.

(العربي الجديد)

(سونيل غوش/ Getty)

ناشطات ليبيات خائفات بعد مقتل البرعصي

طرابلس ـ **العربي الجديد**

أثار مقتل الناشطة الحقوقية حنان البرعصي على أيدي مسلّحين مجهولين في مدينة بنغازي شرقي ليبيا (الخاضعة لسيطرة قوات خليفة حفتر)، يوم الثلاثاء الماضي، مخاوف ناشطات أخريات، اعتبرن أنّ الجريمة تندرج في إطار مصادرة الرأي بقوة السلاح.

دولٌ عدّة أدانت الجريمة، في وقت لم تعلن سلطات شرق البلاد اعتقال الجناة حتى اليوم. وتقول الناشطة في مجال الحريات آمال. ع، إن هناك محاولات لتسجيل القضية ضد مجهول، مستندة إلى بياناتها ومواقفها. ويشير العديد من الناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي، إلى أن ما قالته البرعصي في فيديوهاتها الأخيرة، والتي عادة ما تنتشر بشكل كبير بين الليبيين، عن تلقيها تهديداً من قبل مليشيا تابعة لصدام نجل اللواء المتقاعد خليفة حفتر، قد يكون خيطاً يؤدي للوصول إلى الجناة.

وعُرفت البرعصي، التي تدير منظمة «الرحمة لرد المظالم» (منظمة حقوقية أهلية)، على مدار العامين الماضيين، بنشاطها على مواقع التواصل الاجتماعي، من خلال فيديوهات كانت تسجّلها تباعاً وتنشرها على منصات التواصل الاجتماعي، تستنكر فيها ممارسات المليشيات والفساد المستشري في أجهزة الدولة، بل وتسمي بعض المسؤولين وتتهمهم بالفساد. وأقفلت آمال صفحة جمعيتها على مواقع التواصل الاجتماعي، وفضّلت عدم ذكر اسمها كاملاً. وتقول لـ «العربي الجديد» إنها اتخذت قرارها بتعليق نشاطها الحقوقي بناء على طلب أقربائها وبعض صديقاتها. واكتفت مديرية أمن بنغازي بنشر بعض تفاصيل حادثة مقتل البرعصي، موضحة أنها مستمرة في «التحقيق إلى حين الوصول إلى ضبط الجناة وتقديمهم للعدالة». وقالت إنّ «عدداً من الملثّمين حاولوا خطف المواطنة حنان محمد البرعصي من داخل أحد المحال التجارية في شارع 20 بنغازي، ثم أطلقوا النار عليها ما أدّى إلى مقتلها، قبل أن يلوذوا بالفرار». من جهة أخرى، انتظرت وزارة الداخلية في الحكومة الموازية، شرق البلاد، وقيادة قوات حفتر ومجلس نواب طبرق، يوماً كاملاً قبل التعليق على الحادثة، مكتفية بالمطالبة بفتح تحقيق وملاحقة الجناة بسرعة.

واستدعت الجريمة إدانات دولية، صدر أبرزها عن سفارات الولايات المتحدة الأميركية وألمانيا وكندا في ليبيا. فيما رأت منظمة «هيومن رايتس ووتش» أنّ «الطريقة الوحيدة لإنهاء دوامة العنف في البلاد هي بدء السلطات فعلياً محاسبة المجرمين المسؤولين عن ارتكاب هذه الفظائع». أما بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، فاعتبرت مقتل البرعصي «تذكيراً قوياً لمن هم في موقع المسؤولية بوضع خلافاتهم جانباً، والتوصل إلى حل للأزمة التي طال أمدها».

في هذا الإطار، تقول المحامية الليبية المقيمة خارج البلاد، بدرية الحاسي، إن بيانات قادة شرق البلاد جاءت فقط بعد الإدانات الدولية الواسعة، وبهدف إخلاء مسؤوليتها، مؤكدة أنه «لن يحدث شيء وسيكون مصير البرعصي كمصير من سبقها».

ومنذ عام 2014، شهدت بنغازي ومدن في شرق ليبيا، حوادث مشابهة، منها اغتيال الناشطة الحقوقية سلوى سعد بوقعيقيص، والناشطة سارة الذيب، والصحافية نصيب كرنافة، وزميلتها انتصار الحصائري. وما زال مصير عضوة مجلس النواب سهام سرقيوة مجهولاً، وذلك منذ اختطافها في يوليو/ تموز من العام الماضي.

وبينما استنكرت نقابة المحامين الحادثة مطالبة السلطات بضرورة فتح تحقيق عاجل والقبض على من وصفتهم بـ «خفافيش الظلام الملثمين»، تؤكد الحاسي، في حديثها لـ «العربي الجديد»، أنها وعددا من زميلاتها وجهن مذكرة إلى الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تضمنت تفاصيل تتعلّق بمقتل البرعصي استناداً إلى شهود عيان، مضيفة: «لدينا هامش من الحرية كوننا موجودات خارج البلاد، ونكاد نجزم بأن المسلحين الذين أردوا البرعصي قتيلة على علاقة بمليشيات صدام». تضيف أن الجريمة «دليل صريح على غياب حرية الرأي، وهي تهديد صريح بقوة السلاح لإسكاتنا ومصادرة حقّنا في التعبير»، مشيرة إلى أن «هذه الممارسات طاولت ناشطين رجالا أيضاً».

وفي وقت تقول الحاسي إن الجريمة لم تزدها إلا إصراراً على مواصلة نشاطها الحقوقي، تُعرب العضوة في جمعية رفد للتنمية الريفية أسمهان بودريرة، عن «خوفها من المجهول في ميدان الحريات والحقوق»، مؤكدة أنها حولت نشاطها إلى العمل الخيري في إطار بعض الجمعيات التطوعية الناشطة في هذا المجال.

السلطات مُدانة

أعربت منظمة منبر المرأة الليبية من أجل السلام، عن قلقها إزاء تكرار «الاعتداءات العنيفة على ناشطات بارزات لهن مواقف ناقدة للسلطات والمليشيات»، مشيرة إلى تقاعس السلطات عن «فتح تحقيقات جادة وفعالة». كما استنكرت منظمة حقي للنساء الحقوقيات الليبيات صمت السلطات حيال تزايد الجرائم المسلحة.

تحقيق

ما اعتاد اللبنانيون تناوله من غذاء على موائدهم ما قبل الأزمة الاقتصادية ليس كما بعده. فالغلاء الفاحش الذي طاول المواد الغذائية جعل كثيرين يستغنون عن اللحوم والأسماك وحتى الخضار، ما قد يؤدّي إلى مشاكل صحية وضعف في المناعة

مناعة مهدّدة

الأزمة الاقتصادية تحول بين اللبنانيين والغذاء

بيروت ـ **سارة مطر**

تُنذر الأزمة الاقتصادية اللبنانية وما يرافقها من غلاء فاحش في أسعار المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية، بتدهور صحي اجتماعي من المرجّح أن ينعكس ارتفاعاً في نسبة الأمراض المزمنة والمشاكل الصحية بشكل عام، ونقص النمو لدى الأطفال، من جرّاء تبدّل الأنماط الغذائية اليومية واستغناء العديد من المواطنين والمقيمين عن الأصناف الضرورية والحيوية، لا سيّما اللحوم والأسماك وحتّى الدجاج والألبان والأجبان والعديد من منتجات الخضار والفاكهة.

ويقول طبيب الصحة العامّة والأمراض الداخلية ماجد أبو ظهر، لـ«العربي الجديد»، إنّ «تبدّل الأنماط الغذائية نتيجة عدم القدرة على شراء اللحوم والأسماك والدجاج وحتّى الخضار واللبن الغذائية والاستهلاكية بغالبيّتها، سيؤدّي إلى فقدان مكوّنات الهرم الغذائي وارتفاع معدّلات سوء التغذية، وبالتالي تفاقم أمراض الضغط والسكري ونسبة الدهون في الدم، ناهيك عن المشاكل والمخاطر الصحية الأخرى، في ظل انعدام فرص الوقاية والعلاج، ما يؤدّي إلى ضعف جهاز المناعة». يضيف: «بات التركيز اليوم على الأصناف الغنيّة بالنشويات، كالمعجّنات والمعكرونة والفاصولياء والأرز وغيرها، بالإضافة إلى تلك الغنيّة بالسكر والدهون. وتكون المشكلة أكبر لدى الحديث عن المرضى الذين لا تتوفر لهم الأنظمة الغذائية اللازمة، ولا حتّى الأدوية المطلوبة، لا سيّما أدوية الأمراض المزمنة. وبالتالي ستشهد كارثة صحية اجتماعية في قطاعَي الغذاء والدواء». ويحذّر أبو ظهر من أنّ «عدم قدرة العديد من الأهالي على شراء حليب الأطفال سيؤدّي إلى مشاكل في النمو وجهاز المناعة لدى الأبناء، لا سيّما في ظلّ انتشار جائحة كورونا وبدء موسم الزكام والانفلونزا، وما تتطلّبه هذه الفيروسات من مناعة قوية لدى الكبار والصغار».

من جهتها، تشير المتخصصة في علوم التغذية والكيمياء الحيوية نيفين بشير، إلى أنّ «ارتفاع سعر صرف الدولار أدّى إلى فقدان العديد من العناصر الغذائية الأساسية من الأسواق، أو إلى تضخّم أسعارها، وتحديداً اللحوم والأسماك والدجاج. وهذه أصناف مهمّة جداً تنتمي إلى فئة البروتين الحيواني، كما أنّها غنيّة بالحديد وفيتامين ب. ومن الضروري إدراج أحد هذه الأصناف في نظامنا الغذائي اليومي. إلا أنّ البعض لا يستطيع تأمين أحد هذَين المكوّنَين الأساسيين، ويلجأ إلى البقوليّات أو المأكولات الأرخص سعراً. لكن بطبيعة الحال، سنشهد نقصاً في العناصر الغذائية والأملاح المعدنيّة والفيتامينات الضرورية للجسم، مثل الحديد والفيتامين B - Complex والزنك». وإذ تشدّد على أنّه «ما من شيء يعوّض البروتين الحيواني مائة في المائة»، إلا أنها تقول لـ«العربي الجديد»: «من الضروري تعويض الفيتامينات والبروتينات والأملاح التي يحتاجها الجسم يوميّاً، بغذاء كان يعتمد على البقوليّات والحبوب، مثل الحمص والفول والعدس والبرغل، والتي ما زالت أسعارها مقبولة. إلا أن البروتين النباتي الموجود في البقوليّات يجب تناوله مع مكوّن غذائي ثانٍ، كي يحصل الفرد على بروتين كامل نوعاً ما». وتركّز بشير على «ضرورة إضافة عصير الليمون الحامض إلى الحبوب والبقوليّات، لزيادة قدرة الجسم على امتصاص الحديد. لكن في ظل غلاء سعر الحامض، يمكن البحث عن أيّ نوع من الحمضيات الأرخص».

تضيف: «في ظل انتشار فيروس كورونا وبدء موسم الرشح، يجب تناول المأكولات الغنيّة بفيتامين سي (C)، مثل الليمون والحمضيّات والكيوي والفليفلة والتوت على أنواعه، وذلك لتعزيز وتقوية جهاز المناعة، وتلك الغنيّة بفيتامين أ (A) الموجودة مثلاً في الجزر، والفيتامين E الموجود في زيت الزيتون الطبيعي. كما من الضروري الحصول على السيلينيوم والزنك الموجودَين عادةً في اللحوم. لكن في ظل الأزمة الراهنة، يمكن تعويضهما بالاعتماد على الحبوب الكاملة»، متحدّثةً عن «فوائد هذه العناصر الغذائية، كونها تُعدّ مضادات للأكسدة، وكذلك الأعشاب أو البهارات التي تقوّي جهاز المناعة مثل الزنجبيل والكركم».

وتختم بشير حديثها قائلة: «أمّا بالنسبة للنباتيّين، فهم الأكثر عرضة للخطر حالياً في حال عدم قدرتهم على شراء المنتجات اللازمة، إذ لا خيار أمامهم سوى الخضار والفاكهة والحبوب والبقوليّات».

لا غذاء صحياً سليماً

من جهتها، تقول المتخصّصة في التغذية والأستاذة المحاضرة في الصحة العامّة زهراء بيضون، إنّ «الأزمة الاقتصادية تمنع الكثير من العائلات من اعتماد غذاء صحي سليم، إذ إن ارتفاع الأسعار بحدّ من استهلاك اللحوم والأسماك والدواجن ومنتجات الألبان والأجبان والفاكهة والخضار، التي تعد عناصر رئيسية للغذاء، ما يؤدي إلى نقص في الفيتامينات والمعادن الأساسية». وتقول لـ«العربي الجديد»: «يؤدّي فقدان فيتامين أ (A) الموجود في الحليب والخضار ذات الأوراق الخضراء والبرتقال والأسماك، إلى مشاكل صحية خطيرة لدى الأطفال والمراهقين، نظراً إلى دوره الحيوي في عمليّة النمو الطبيعي وترميم أنسجة الجسم، وضمان الأداء السليم للجهازَين البصري والمناعي». تضيف: «أمّا الكالسيوم، فقد كان معدّل استهلاكه لدى أطفال المدارس اللبنانية، قبل الأزمة الراهنة، أقل ممّا يحتاج إليه الجسم بنسبة 45 في المائة». وتشير دراسات سابقة إلى أنّ 66 في المائة من البالغين اللبنانيّين يستهلكون في المتوسط 37 في المائة أقل من المعدل المطلوب يوميّاً من الكالسيوم، ما ينذر بمشكلة أساسية، خصوصاً في الوقت الراهن، إذ نتوقع تدنّي المعدلات بسبب عدم القدرة على شراء الحليب ومشتقاته»، محذّرةً من أنّ «نقص الكالسيوم يمكن أن يسبّب مرض الكساح rickets في الطفولة المبكرة ومشاشة العظام وارتفاع ضغط الدم في سن متأخر».

وتؤكّد بيضون على أهميّة فيتامين B12 في الحفاظ على أداء الدماغ وتدفّق الدم، وهو فيتامين موجود بشكل أساسي في المنتجات الحيوانية. لذلك، يعاني النباتيّون من نقص فيه. أمّا لدى الأطفال، فغالباً ما يظهر النقص من خلال أعراض غير محدّدة، مثل تأخر النمو، التهيّج irritability والمشاكل العصبية»، لافتة إلى أنّ «المصدر الأساسي للحديد يكمن في اللحوم الحمراء والبقوليّات والعدس والحبوب الكاملة والسبانخ المطبوخة، غير أنّ الجسم يمتص الحديد ضعفَين إلى ثلاثة أضعاف من المصادر الحيوانية أكثر منه من المصادر النباتية. كما أنّ نقص الحديد قد يزيد مخاطر الإصابة بفقر الدم، والذي ينتشر بين الأطفال على نطاق واسع. وباعتبار أن فقر الدم أثناء الحمل يؤدي إلى مضاعفات أثناء الولادة، من بينها الولادة المبكرة، وانخفاض وزن المولود، وزيادة وفيات الرضّع والأمهات، يجب التأكّد من أنّ الحوامل والأطفال يأخذون كميات كافية من الحديد». وتكشف عن «احتمال نقص في الزنك في حال التوقّف عن استهلاك المصادر الحيوانية الغنيّة به، مثل اللحوم الحمراء والألبان والأجبان والبيض، ما يؤدّي إلى ضعف جهاز المناعة وتأخر النمو لدى الأطفال، ما ينعكس سلباً مع انتشار فيروس كورونا والانفلونزا الموسميّة، خصوصاً أنّ الأطعمة النباتية تحتوي كميات محدودة من الزنك، ويُعدّ معدّل امتصاصها من قبل الجسم منخفضاً». وتؤكّد على «خطورة استهلاك المعلّبات لاحتوائها على كميات كبيرة من الصوديوم، والتي من الممكن أن تزيد من خطر الإصابة بارتفاع ضغط الدم وأمراض القلب والأوعية الدموية. وكذلك الحال نتيجة الاستهلاك الكبير للمعجّنات، وما سيترتّب عنها من مخاطر بدانة وأمراض سكري وقلب وضغط».

الاحوال المعيشية تزداد سوءاً يوما بعد يوم (حسين بيضون)

66
في المائة من البالغين اللبنانيّين يستهلكون في المتوسط 37% أقل من المعدل المطلوب يوميّاً من الكالسيوم.

بحث عن الأرخص

من جهته، يأسف المواطن نزار حيدر لما آلت إليه الأوضاع المعيشية في البلاد، قائلاً لـ«العربي الجديد»: «لم نعد نملك القدرة على شراء اللحوم والأسماك وكذلك المعلّبات، وبتنا نعتمد على الخضار الرخيصة أو المقبولة، واستغنينا عن الغالي منها، مثل الليمون الحامض، والفاكهة، ولجأنا إلى زراعة الخضار والبقوليات. وبتنا نشتري الدجاج كونه أرخص، لكن مرة كل أسبوعين، لم نعد نقصد المطاعم كما كنا سابقاً، حتّى ولو مرة في الشهر. وكان جميع اللبنانيين باتوا يصنّفون ضمن طبقة اجتماعيّة واحدة، ويلهثون خلف المواد والسلع والبدائل الأكثر رخصاً». وتتحسّر ربّة المنزل ليلى ملاعب على الوضع الاقتصادي الصعب الذي لم يستثنِ أحداً، والذي «أجبرنا على تغيير عاداتنا الغذائية والاستهلاكية، منها عدم القدرة على شراء اللحوم كما جرت العادة. أصبحت أولويّتنا تأمين المواد الغذائية الأساسية وإعداد المؤونة المنزلية».

> عدم قدرة العديد من الأهالي على شراء حليب الأطفال سيؤدي إلى مشاكل في النمو
>
> استهلاك المعلّبات يعد خطراً لاحتوائها على كميات كبيرة من الصوديوم

أيمن بن هادية: تونسي يكتشف هويته الفلسطينية

بعد طول انتظار، استطاع التونسي أيمن بن هادية معرفة أصوله الفلسطينية، ويستعد حالياً للتعرف إلى عائلته في غزة

غزة ـ **امجد ياغي**

عام 2016، بدأ أيمن بن هادية (38 عاماً) البحث عن عائلته الفلسطينية في المخيمات الفلسطينية في لبنان، بعدما اكتشف حقيقة أصوله الفلسطينية بالصدفة، حين عثر على وثيقة في درج والدته التونسية من ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في سورية، تفيد بأنه ابن لأبوين فلسطينيَّين قُتلا في مجزرة مخيّم صبرا وشاتيلا عام 1982 (ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي مستعيناً بعناصر من حزب الكتائب اللبناني)، واسمه أيمن عبد الرحمن دياراوي.

وفي أواخر عام 2016، وصل بن هادية إلى لبنان، بناء على دعوة من قناة «الجديد» اللبنانية، لعرض قضيته في برنامج «للنشر»، على أمل العثور على أحد أفراد عائلته. خلال وجوده في لبنان، زار المقبرة الجماعية لضحايا المجزرة، وحاول البحث عن عائلته في المخيمات، ليعود إلى تونس خائباً. وحتى عام 2019، لم يطرأ على قضيته أي جديد.

وُلد بن هادية في 11 يونيو/ حزيران عام 1982 في لبنان، وتحديداً في مخيم صبرا وشاتيلا. إلا أنه عاش وكبر في ولاية سوسة التونسية. والده التونسي يدعى عبد القادر بن هادية، وكان يعمل مدرساً للغة العربية، أما والدته التونسية سميرة بن عبد سلام، فكانت تُدرّس اللغة الفرنسية. وكان قد عُثر عليه في إناء وضعته فيه والدته بهدف حمايته من القتل، بحسب إفادة منظمة التحرير، ثم نقل إلى سورية مع مجموعة من الأطفال الناجين.

يقول بن هادية لـ«العربي الجديد»: «كان عمري 3 أشهر عندما نقلت إلى سورية. وبعد ثلاثة أشهر، انتقلت إلى تونس مع والدَيّ التونسيين اللذين تبنياني». يصف حياته في تونس بـ«الجميلة»، مضيفاً: «أنهيت دراستي الثانوية وعملت في العديد من المهن، قبل أن أستقر في تجارة السيارات. لكن بعد الثورة، ساء الوضع كثيراً وأليوم بتّ عاطلاً عن العمل».

في يونيو/ حزيران عام 2004، توفيت والدته. وبعد مرور شهرين، بدأ يتفقد أغراضها القديمة، ليعثر على وثيقة تتضمن اسمه وتاريخ ميلاده. يقول: «كان شعوراً غريباً. بكيت ثمّ رحت أتساءل: هل الاسم الذي تتضمّنه الوثيقة يخصني أم لا؟ سألت والدي فبكى بدوره. في بداية حديثه، أخبرني بأنني أولاً وأخيراً ابنهما. قرّرت التخلي عن الموضوع حتى وفاة والدي. وكانت أول رحلة بحث عام 2016، من خلال صحافي في قناة الجديد، وحاولت البحث أكثر من خلال السفارة الفلسطينية في بيروت. لكنني لم أعرف شيئاً». وفي وقت لاحق، صُدم حين علم أن عائلته التونسية تعرف الأمر. وكانت والدته قد أوصتهم بعدم إخباره. وفي عام 2005، قرّر أن يتزوج ويؤسس عائلة ويعيش مع والده التونسي ويربّي بناته الثلاث. توفي والده في سبتمبر/ أيلول عام 2012، ثم قرر معاودة البحث، ولجأ إلى السفارة الفلسطينية في تونس ومكتب منظمة التحرير، حتى سافر إلى لبنان عام 2016.

في سبتمبر/ أيلول 2019، أثار الموضوع مجدداً، واتصل بالسفير الفلسطيني في تونس هايل الفاهوم، وطلب إعداد تقرير عن قصته ليعرض في قناة فلسطين في ذكرى مجزرة صبرا وشاتيلا، واضعاً احتمال أن تكون أسرته موجودة في فلسطين، من دون نتيجة. ثم قرر البحث من خلال اسم عائلته الفلسطيني.

وبدأ بن هادية التحدث إلى أشخاص يحملون اسم عائلته بعد قبولهم طلبات الصداقة. وبعد بحث مطوّل، وصل إلى أحد أفراد العائلة الذي تطابقت معلومات والده الفلسطيني مع معلوماته، وعلم أن والده يتحدّر من غزة، وقد انتقل عام 1969 إلى الأردن للنضال مع حركة فتح، وكان من الفدائيين الفلسطينيين. كما أنه كان متزوجاً ولديه ابنة عمرها 3 سنوات وتدعى هدى، من الأردن انتقل إلى سورية ثم إلى لبنان. أما والدته الفلسطينية فتدعى عائشة.

نجح بن هادية في معرفة بعض المعلومات عن شقيقته، لكنه لم يتواصل معها بانتظار إجراء فحص الحمض النووي. وفي 22 سبتمبر/ أيلول الماضي، تلقّى اتصالاً من مكتب الرئيس محمود عباس، وأخبره بأنه بعد التأكد من كل المعلومات «قرر الرئيس منحك الجنسية الفلسطينية». ثم حصل على جواز سفر فلسطيني يحمل اسم عائلته الأصلية؛ ديراوي.

يرغب أيمن في الحصول على الهوية الفلسطينية. واستناداً إلى اتفاقية أوسلو عام 1993، يتطلب الأمر الحصول على موافقة فلسطينية وإسرائيلية. ويأمل أن يحصل عليها ويتمكن من زيارة غزة رغم الظروف الصعبة التي تعيشها، والبحث عن عائلته وعائلة والدته. ويقول: «تكتسب القضية الفلسطينية أهمية في تونس، ولطالما وقف التونسيون إلى جانب الفلسطينيين خلال الحروب التي شهدتها غزة والاجتياح الفلسطيني للضفة الغربية. كذلك حزن التونسيون لوفاة ياسر عرفات». يضيف: «سأحافظ على جنسيتي التونسية. فما أريده فقط هو التعرف إلى عائلتي. كما أنني أودّ التقدم بدعوى لدى المحكمة التونسية لتغيير لقب عائلتي»، من جهة أخرى، يتحدّث عن الواقع الاقتصادي الصعب في تونس حالياً، ويعرب عن خشيته على مستقبل بناته الثلاث. لذلك، يرغب، بعد التعرف إلى عائلته الفلسطينية، في التقدم بطلب لجوء إلى بلد أوروبي من أجل مستقبل أفضل له ولبناته.

مع بناته الثلاث (العربي الجديد)

لن يتخلّى عن جنسيته الفلسطينية (العربي الجديد)

الكويت: انتخابات برلمانية في ظلّ كورونا

تسعى الحكومة الكويتيّة قدر المستطاع إلى تأمين الإجراءات الصحية اللازمة خلال الانتخابات البرلمانية التي تعقد أوائل الشهر المقبل، وإن كانت تخشى ارتفاع نسبة الإصابات

الكويت ـ **خالد الخالدي**

مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية في الكويت، المقرّر عقدها في الخامس من ديسمبر/ كانون الأول المقبل، تُواجه السلطات الصحية في البلاد ما وُصف بأنه التحدي الأكبر لها على الإطلاق في ظل تفشي فيروس كورونا. ويتوجه أكثر من 500 ألف ناخب كويتي إلى صناديق الاقتراع في ظل انعدام إمكانية تعديل آلية التصويت لتصبح عبر البريد أو التصويت الإلكتروني، منعاً للتزوير والتلاعب.

وكانت الحكومة الكويتيّة قد استبقت إعلان مرسوم الدعوة إلى الانتخابات بطلب موافقة من السلطات الصحية وهو ما تم فعلاً. وحدد وزير الصحة باسل الصباح موعد الخامس من ديسمبر/ كانون الأول لإجراء الانتخابات، كما كلفت الحكومة اللجنة الرئيسية لمتابعة تنفيذ الاشتراطات الصحية المتعلقة بمكافحة انتشار فيروس كورونا، بمتابعة الانتخابات بالتعاون مع لجنة أخرى شُكلت وهي اللجنة العليا للانتخابات، للتأكد من اتخاذ كافة الإجراءات الصحية خلال سير العملية الانتخابية، واتخذت اللجنة الرئيسية لمتابعة تنفيذ الاشتراطات الصحية سلسلة قرارات، منها تغيير مكان تسجيل المرشحين من المقر الاعتيادي وهو إدارة شؤون الانتخابات إلى مدرسة خولة بنت الأزور، بسبب مساحتها الكبيرة، ما يساعد على التباعد أثناء عملية التسجيل.

كما أعلنت اللجنة عن إلغاء كافة الندوات وغيرها التي عادت ما تميز العملية الانتخابية والاقتصار على الترويج الإعلامي والإلكتروني للحملات الانتخابية. وأوقفت اللجنة الرئيسية لمتابعة تنفيذ الاشتراطات الصحية عدداً من المرشحين الذين عقدوا تجمعات انتخابية غير رسمية وهددت بمقاضاتهم نتيجة مخالفتهم الضوابط الصحية، ما قد يؤدي إلى شطبهم من اللوائح في حال تكرار فعلتهم. وقال وزير الداخلية الكويتي أنس الصالح في تصريحات رسمية إن الجهات المختصة تحرص على «إعداد وتأمين انتخابات مجلس الأمة (البرلمان) وفق الضوابط والشروط الصحية التي من شأنها الحفاظ على سلامة الناخبين والناخبات والقائمين على عملية الاقتراع». أضاف: «نعكف الآن على إنهاء سلسلة الإجراءات الصحية التي ستتم منذ بداية وصول الناخب إلى باب المدرسة حتى الانتهاء من عملية التصويت والخروج من المدرسة، بناءً على توصية قطاع الصحة العامة في وزارة الصحة».

> إجراء الانتخابات هذا العام يعد ضرورة حتمية للخروج من المآزق الدستورية
>
> تعمد البلاد إلى التوعية حول خطورة عدم الالتزام بالإجراءات الوقائية

ويقول سعود المطيري، العامل في إدارة الصحة الوقائية في وزارة الصحة لـ«العربي الجديد»: «الانتخابات البرلمانية تمثل التحدي الأكبر في عام 2020 للسلطات الصحية في البلاد. إجراء الانتخابات في هذا العام يعد ضرورة حتمية للخروج من المآزق الدستورية بحسب خبراء قانونيون. في الوقت نفسه، هناك أفة تجتاح العالم والبلاد وهي فيروس كورونا. وبدّور أن يتجمع نحو 500 ألف شخص في أماكن قريبة من بعضها البعض للتصويت أو حشد الأصوات أو الاحتفال بنتائج الانتخابات، ولا نملك القوة الكافية لمراقبة التجمعات الانتخابية عشية ليلة الانتخابات في كل مناطق الكويت».

يضيف المطيري: «سلاحنا الأول هو التوعية، ووزارة الصحة ستقوم بوضع برنامج توعية ضخم يبث على التلفزيون الرسمي ووسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي للتأكيد على أن مرحلة الانتخابات هي مرحلة حاسمة في الحرب ضد فيروس كورونا، وعدم اتخاذ إجراءات وقائية كافية من قبل المواطنين قد يؤدي إلى كارثة كبرى في البلاد».

وتشمل برامج التوعية، بحسب المطيري، رسائل في الوسائل الإعلامية حول خطورة عدم الالتزام بالإجراءات الوقائية، بالإضافة إلى التهديد بفرض عقوبات مشددة على من لا يلتزم بالإجراءات الوقائية. ويقول مصدر في وزارة الصحة فضّل عدم الكشف عن اسمه لـ«العربي الجديد»: «إجراء الانتخابات في هذا الوقت هو بمثابة قنبلة موقوتة قد تؤدي إلى تزايد عدد حالات الإصابة بكورونا وازدحام أسرّة العناية المركزة، لكن للضرورة أحكام، ولا نستطيع تجاوز الظرف السياسي الذي يوجب عقد انتخابات برلمانية في هذا الوقت». وتوقعت مصادر صحية فرض حظر للتجول بعد الانتخابات لمدة 5 أو 6 أيام في محاولة للتخفيف من حدة انتشار العدوى، لكن الصباح أكد أن الحظر خيار غير مطروح في الوقت الحالي.

وتشمل الإجراءات الصحية خلال الانتخابات ضرورة ارتداء الكمامات وتعقيم اليدين والالتزام بالتباعد الاجتماعي داخل أماكن التصويت، وفحص درجات الحرارة قبل الدخول إلى المركز، واختيار عينات عشوائية في المناطق التي تجرى فيها الانتخابات للتأكد من خلوها من فيروس كورونا. ومن المتوقع أن تقوم وزارة الداخلية بمنع أي ناخب لا يتلزم بالإجراءات الصحية من التصويت، وهو ما قد يؤدي إلى إثارة جدل قانوني ودستوري كبير في البلاد. وشهدت البلاد خرقاً للإجراءات الصحية أثناء انتخابات القبائل الكويتية الفرعية، لاختيار مرشحيها الأساسيين في الانتخابات المنتصف شهر سبتمبر/ أيلول الماضي.

ارتداء الكمامات أساسي للوقاية (ياسر الزيات/ فرانس برس)

ميلاد الفيليبين
كورونا يعكّر الأجواء

تقليدياً، تشهد الفيليبين أحد أطول مواسم عيد الميلاد حول العالم، إذ تنطلق مظاهر الاحتفال سنوياً في سبتمبر/ أيلول، من خلال انتشار الأضواء والأشجار الاصطناعية في مراكز التسوق، بالإضافة إلى بثّ الأغنيات الاحتفالية على الإذاعات. لكن يبدو أن جائحة كورونا ستكون سبباً رئيسياً في إفساد هذا التقليد باعتبار أنّ التجمعات ممنوعة، في وقت ما يزال حظر التجول الليلي سارياً. ويقول المغني الفيليبيني خوسيه ماري تشان، الذي تعلن أغنيته «كريسمس إن أور هارتس» عن بدء الاحتفالات في الأول من سبتمبر/ أيلول: «الحزن يحيط بنا. هذا العام، لن تكون هناك لقاءات عائلية وحفلات وإنفاق باذخ على الهدايا، وهي التفاصيل التي تُشكّل العد التنازلي لعيد الميلاد». لكن على الرغم من الظروف القاتمة، يقول فيليبينيون إنهم مصممون على منع الفيروس من سرقة كل أوجه احتفالات عيد الميلاد. وتقول سيسيليا موري التي كانت تشتري الأضواء لتزيين منزلها، مع الحرص على ارتداء الكمامة: «مع وجود كورونا أو من دونه، علينا الاحتفال بعيد الميلاد مهما كلّف الأمر. هذا تقليد فيليبيني». ما من أسباب واضحة حول سبب بدء الفيليبينيين الاحتفال بعيد الميلاد في سبتمبر/ أيلول. إلا أن المتخصصة في علم الاجتماع يلوبيلي دواكي، تقول إن الأمر قد يكون ثقافياً، فهم يحبون الاحتفال. ومن المعروف أن الضيافة الفيليبينية هي الأفضل في العالم. نحن نحب الترفيه».

(فرانس برس)

(الصور: فرانس برس، Getty)